طوفان الأقصى

ومشاريع السلام في اليوم التالي

أ.د. سعيد أبو علي

المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

بعد أحداث السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، والحرب الإسرائيلية التدميرية على قطاع غزة، وعجز إسرائيل عن الحسم العسكري السريع والقضاء على حركة حماس، والخسائر الكبيرة والمتتالية يوميًّا لقوات الاحتلال الإسرائيلي، برزت دعوات دولية تباينت في الطرح، تتحدث عن وقف الحرب على قطاع غزة وإطلاق سراح الأسرى، والإسراع في الدخول بعملية سلام توقف الصراع وترسم ملامح دولة فلسطينية مستقلة.

وقد جاءت مواقف الدول تجاه الوضع الراهن في ضوء الحرب الإسرائيلية الإجرامية على قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة بين مواقف واضحة لا تحتمل التأويل برفض الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني والدعوة لوقف إطلاق نار فوري ومستدام وإدخال المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجات أهالي القطاع الإنسانية، ومواقف تتبنى الموقف الإسرائيلي، بل وتشجعه على الاستمرار في حربه العدوانية أو ما يراه قادة الاحتلال وحكومة الحرب الإسرائيلية، ومواقف مترددة

تحاول الموازنة بين الموقفين السابقين، ويتجلى ذلك من خلال الدعوة لهدنة إنسانية تتيح لإسرائيل تحقيق أكبر قدر من المكاسب الممكنة من الحرب، التي لم تُحقق بعد أيًّا من أهدافها المعلنة، بخلاف تدمير القطاع وحياة أهله، وفي الوقت نفسه تدعو لإدخال المساعدات الإنسانية، وذلك في ظل استمرار «المذابح» و«جرائم الإبادة الجماعية» ضد الشعب الفلسطيني عبر القتل والتهجير والتجويع، مع استمرار الحديث «على استحياء» عن حلّ الدولتين الذي بات تحقيقه بعيد المنال في ضوء صلف وتعنت سلطات الاحتلال وتوفّر الحاضنة (الأمريكية والغربية من بعض الدول الكبرى) المشجعة لإسرائيل.

والملفت أن المشاريع التي تطرح من جميع الأطراف وخاصة الأمريكية والأوروبية الداعية لإقامة دولة فلسطينية جاءت منزوعة من الأسس والثوابت التي تفرغ المشروع الوطني الفلسطيني من أهدافه، وتنهي نضاله على مدى ستة عقود، فهي وإن كانت من ناحية الشكل تبدو مستجيبة لأهم الطموحات الفلسطينية وهو طموح الدولة، إلا أنها من ناحية المضمون تفرغ هذه الطموحات من محتواها الحقيقي، كإقامة الدولة على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967 والاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، وفيما يلي نستعرض أهم تلك المشاريع والمبادرات والتي جاءت على النحو الآتي:

أولًا: الخطة الأمريكية

أشارت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية بتاريخ 16/ 2/ 2024 إلى خطة تعكف الإدارة الأمريكية على صياغتها مع مجموعة صغيرة من الدول العربية، وهي خطة مفصلة وشاملة للسلام طويلة الأمد بين إسرائيل والفلسطينيين، بما في ذلك جدول زمني متين للسلام وإقامة الدولة الفلسطينية.

وأشارت الصحيفة إلى أن هناك نية أمريكية لإقامة الدولة الفلسطينية، وأن جهود استكمال الخطة ترتبط بالهدنة المقترحة في قطاع غزة وإطلاق سراح

المختطفين، على أن يسمح وقف إطلاق النار لمدة ستة أسابيع بالإعلان عن خطة إقامة الدولة الفلسطينية، وحشد الدعم واتخاذ خطوات إضافية لتنفيذ هذا الإعلان، بما في ذلك تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة، كما أشارت إلى أن التوصل إلى اتفاق لإطلاق سراح الرهائن هو مفتاح الخطة.

لكن بينما تعمل واشنطن والدول العربية على الترويج لها، هناك مخاوف من أن يؤدي هجوم إسرائيلي في رفح إلى إجهاض جهود إطلاق سراح الرهائن والجهود المستقبلية من أجل السلام، إذ إن العائق هو إسرائيل ومسألة ما إذا كانت الحكومة الإسرائيلية ستوافق على جزء كبير من الأمور التي تناقش الخطة المنتظرة والتي تشمل الانسحاب الإسرائيلي من المستوطنات في الضفة الغربية وإعادة إعمار غزة وترتيبات أمنية متكاملة لإدارة الضفة الغربية وقطاع غزة.

في نفس الإطار تمركزت المحاولات الأمريكية للوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس كمدخل أو بوابة رئيسية لإعلان الخطة على عدة نقاط منها:

- تبادل 100 من الأسرى الإسرائيليين وإطلاق سراح العديد من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وذلك على مراحل مقابل وقف إطلاق النار لمدة 60 يومًا.

- يتضمن الاتفاق إطلاق سراح المدنيين الإسرائيليين أولًا مقابل إطلاق سراح النساء والقُصّر الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل، وبعد ذلك يتم تبادل الجنود الإسرائيليين الأسرى مقابل قادة الفصائل الفلسطينية الذين يقضون عقوبات طويلة الأمد.

- إعادة هيكلة السلطة الفلسطينية وقيادتها ومنحها السلطة على غزة وحق إدارة القطاع بعد انتهاء الحرب، ومن بين المقترحات المطروحة نقل السلطة

الفلسطينية من الرئيس الحالي أبي مازن إلى رئيس وزراء جديد، مع احتفاظ أبي مازن بمنصب شرفي والتنازل عن السلطة التنفيذية.

- المرحلة الثانية من المقترحات أثناء وقـف إطلاق النار هو هدنة دائمة ربما تشـمل انسـحاب معظم القوات الإسرائيلية مقابل مغـادرة قادة حماس القطاع ونقل السلطة في غزة إلى السلطة الفلسطينية.
- تشـكيل قوة حفظ سـلام عربية إلى غزة لدعم الإدارة الفلسطينية الجديدة للمساعدة في الحفاظ على النظام في غزة بعد الحرب.
- من بين المقترحات المطروحة إصدار مجلس الأمن الدولي بدعم من الولايات المتحدة قرارًا يعترف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة.
- الضغط عـلى إسرائيل للموافقة على إقامة دولة فلسـطينية مقابل أن تقيم المملكة العربية السعودية علاقات رسمية مع إسرائيل.

ما يتضح من هذه العناصر أن الدولة الفلسطينية الموعودة غير واضحة أو محددة المعالم، سواء لجهة حدودها أو سـيادتها أو عاصمتها، فهي فكرة دولة إقرار بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولة ليس أكثر، فيما تمارس الضغوط على الفلسطينيين والسـلطة الفلسطينية لإعادة صياغة النظام السـياسي الفلسطيني وكأن المشكلة فلسطينية وليست إسرائيلية.

ثانيًا: اجتماع باريس

وباتجـاه ترتيبات بوابة ما قبل إعلان الخطة أو بلورتها، وهو وقف الحرب على غزة، تمّ طرح صفقة من ثـلاث مراحل، تبلورت في اجتماع عقد في باريس رعته الولايات المتحدة بمشاركة وفود من كل من مصر وقطر وإسرائيل لوقف الحرب وتبادل الأسرى، حضره رئيس وكالة المخابرات الأمريكية وليام بيرنز وثلاثة من رؤسـاء أجهزة الأمن الإسرائيلي ورئيس جهاز المخابرات المصرية ورئيس وزراء

قطر، وخرج الاجتماع بمبادرة نصّت على إجراء تبادل أسرى بين إسرائيل وحماس خلال ثلاث مراحل يجري خلالها وقف إطلاق نار قد تصل مدته حوالي ثلاثة أشهر، ووفقًا للقناة «12 الإسرائيلية» فإن رئيس الموساد ديفيد برنيع كشف أمام مجلس الحرب عن وثيقة مبادئ للصفقة وأن إسرائيل في صدد دراسته والرد عليه، وقد كانت أهم بنود المرحلة الأولى للصفقة المقترحة:

- 35 يومًا من الهدنة.
- إطلاق سراح 35 محتجزًا إسرائيليًّا في غزة.
- إطلاق سراح 100 إلى 200 أسير فلسطيني مقابل كل محتجز إسرائيلي.
- زيادة المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.
- تمديد التهدئة أسبوعيًا لمفاوضات المرحلة الثانية.

غير أن إصرار حماس، كما تقول وسائل الإعلام المختلفة نقلًا عن مصادر متعددة، على إطلاق سراح ثلاث شخصيات قيادية، مروان البرغوثي القيادي في حركة فتح، أحمد سعدات أمين عام الجبهة الشعبية، عبد الله البرغوثي من كبار قادة القسام في الضفة الغربية، وإطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين، وانسحاب جميع وحدات الجيش من غزة سيشكل عائقًا مهمًا أمام الصفقة، وخاصة أن حماس لن تطلق سراح الأسرى الإسرائيليين حتى توافق إسرائيل على وقف دائم لإطلاق النار.

وبشأن آخر المداولات عن اجتماع باريس وموقف حماس، فقد صرّح أسامة حمدان القيادي في حماس أن الحركة استلمت مقترح الإطار العام الذي تم تداوله في اجتماع باريس الرباعي، مؤكدًا أن دراسة المقترح يتركز على أساس وصول المفاوضات إلى إنهاء كلي للحرب وانسحاب كامل لجيش الاحتلال خارج قطاع غزة، ورفع الحصار المستمر على القطاع منذ 17 عامًا، وتأمين إيواء النازحين

وإعادة الإعمار وإنهاء المعاناة الإنسانية وإنجاز صفقة تبادل جدية للأسرى، إلى جانب الإقرار الدولي العملي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

هذا وقد ردت حماس في حينه، وجرت بعد ذلك مفاوضات لتبادل الأسرى في القاهرة أعقبتها مفاوضات أخرى في الدوحة لا زالت مستمرة حتى مثول المجلة للطباعة.

وكشفت مصادر في الحركة بأن الرد تضمن اشتراط قبول المبادرة بوقف تام للحرب، كما ترفض حماس إبعاد أيٍّ من قادتها عن غزة أو وقف إنتاج السلاح، لكنها توافق على التنحي عن حكم القطاع لصالح حكومة وفاق وطني فلسطينية، كما تعدّ حماس لتقديم اقتراحات بديلة، منها هدنة طويلة الأمد بين إسرائيل وقطاع غزة تصل إلى 10 سنوات وربما أكثر، واستعدادها لقبول حلٍّ سياسيّ قائم على أساس الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، إلا أن نتنياهو مصر على ألا تنتهي الحرب قبل أن تحقق جميع أهدافها والقضاء على حماس وعودة جميع الرهائن وضمان أن غزة لن تشكل بعد الآن تهديدًا لإسرائيل، وما يمكن استخلاصه هنا أن هذه المفاوضات الجارية تواجه تعقيدات شديدة، وما لم تلتزم إسرائيل بوقف الحرب والانسحاب التدريجي من غزة فلن تكون هناك إمكانية لاستكمال صفقة الباب أمام خطة سلام أيًّا كانت تلك الخطة.

ثالثًا: المناقشات الأممية:

وفي سياق موازٍ، كان مجلس الأمن يعقد جلسة وزارية حول «الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية» التي عقدت بتاريخ 23/ 1/ 2024 تبلورت المناقشات رفيعة المستوى إلى التوافق الدولي على عدة نقاط، أهمها: المطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار، وضرورة إحياء حلّ الدولتين بوصفه الطريق الوحيد لكسر دائرة العنف، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته،

كما ظهر التأييد المتزايد لانضمام دولة فلسطين كعضو كامل في الأمم المتحدة.

الأمر ذاته الذي أكده الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بأن حلّ الدولتين هو السبيل الوحيد لتلبية التطلعات المشروعة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حدٍّ سواء، ودون ذلك من شأنه أن يطيل - إلى أجل غير مسمى - أمد الصراع الذي أصبح تهديدًا كبيرًا للأمن والسلم الدوليين، كما شدّد على ضرورة أن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وأشار إلى أن الأحداث على مدى الأشهر الماضية كانت بمثابة تذكير مأساوي بأن حلّ الدولتين هو «السبيل الوحيد لتجنب دورات لا نهاية لها من الخوف والكراهية والعنف»، وتساءل غوتيريش عن البديل لحلّ الدولتين، بقوله: «كيف سيبدو حلّ الدولة الواحدة مع هذا العدد الكبير من الفلسطينيين داخل تلك الدولة دون أي شعور حقيقي بالحرية والحقوق والكرامة؟ سيكون ذلك أمرًا لا يمكن تصوره».

إن الموقف الدولي القائم على قرارات الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي يعيد تأكيد تمسكه بتلك القرارات والقوانين كأسس لتحقيق السلام العادل، وهو الموقف القديم المستمر، ولكنه أخفق في تحقيق أهداف مرجوة لعملية سلام مرتجاة كانت قبل السابع من تشرين الأول/ أكتوبر بحالة موت سريري، وكاد العالم أن ينساها، ويبقى السؤال عن قدرة المجتمع الدولي على فرض قراراته وإرادته؟

رابعًا: خارطة طريق الاتحاد الأوروبي

من ناحية أخرى، قدّم مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، خلال اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل بتاريخ 22/ 1/ 2024 خارطة طريق مكونة من 10 نقاط أعدّها بهدف وقف الحرب على قطاع غزة وتمهيد الطريق أمام «حل شامل وموثوق» للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتحتوي تلك الخطة على النقاط التالية:

1 – ينبغي أن تؤدي هذه العملية إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة «تعيش جنبًا إلى جنب» مع إسرائيل، و«التطبيع الكامل» للعلاقات بين إسرائيل والعالم العربي».

2 – تساعد الجهات الدولية الفاعلة على إعداد «أرضية للسلام» وبناء «بديل سياسي متجدد» لـ«حماس».

3 – يتعين على الأطراف الدولية الفاعلة أن تعقد «في أقرب وقت ممكن» مؤتمرًا تحضيريًا للسلام بهدف التسوية للحرب المستمرة في غزة، ومناقشة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ككل.

4 – ينبغي أن يجمع المؤتمر وزراء الخارجية ومديري المنظمات الدولية لبحث عملية السلام، بينما يعقدون «في وقت واحد تقريبًا» اجتماعات منفصلة مع أطراف الصراع.

5 – يجب على المؤتمر تشكيل مجموعات عمل وتصميم «إطار مبدئي» لخطة السلام خلال عام واحد.

6 – يجب أن تتناول الخطة «بأكبر قدر ممكن من الناحية العملية» العناصر الأساسية للسلام الشامل، بناء على قرارات الأمم المتحدة السابقة وجهود الوساطة.

7 – يجب أن توفر الخطة «ضمانات أمنية قوية» لإسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية، «شرط الاعتراف الدبلوماسي الكامل المتبادل، والتكامل بين إسرائيل والفلسطينيين في المنطقة».

8 – ينبغي للمؤتمر أن يتشاور مع أطراف النزاع «في كل خطوة وفي أي وقت» أثناء صياغة خطة السلام. ويجب استمرار العمل على الخطة حتى لو قرر أحد الجانبين الانسحاب.

9 – بمجرد أن تصبح الخطة جاهزة، ينبغي تقديمها إلى الإسرائيليين والفلسطينيين، وتشير الوثيقة إلى أنه «سيكون عليهم التفاوض على النص النهائي».

10 – بالتوازي مع هذه العملية، ينبغي للمشاركين في المؤتمر أن يسعوا جاهدين للتخفيف من الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة، وتأمين إطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين، ومنع التصعيد الإقليمي، وتعزيز الشرعية الديمقراطية للسلطة الفلسطينية، ودعم إعادة إعمار غزة، وغيرها من الأهداف.

ورغم الكثير من الملاحظات الجوهرية على هذا التصور، إلا أن عناصره تشكل أرضية للدخول بعملية سياسية واقعية يمكن أن تفضي إلى نتائج ملموسة، باعتبارها خارطة طريق نحو أهداف عملية السلام التي يُعاد إحياؤها، والسؤال يتعلق بإمكانية منافسة هذه الخارطة لخطة الإدارة الأمريكية ومواقفها وكذلك مدى الاستجابة الإسرائيلية وتوافر الإرادة الأوروبية لغرض السير في ثنايا هذا الطريق، وخاصة حين أعلنت بريطانيا عن مبادرة خاصة من جانبها تُضاف إلى ما يطرح من مبادرات وتصورات.

خامسًا: الخطة البريطانية

أوردت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية بتاريخ 27/ 1/ 2024، مقالًا أشارت فيه إلى أن المملكة المتحدة اقترحت خطة من خمس نقاط لإنهاء الحرب بين إسرائيل وحماس وإطلاق سراح الرهائن وإقامة دولة فلسطينية، وأن هذه الخطة تعتبر مكملة لمبادرات أخرى أثيرت مع حكومات الولايات المتحدة وأوروبا والدول العربية، كما أشارت إلى أن الدول العربية تعمل على مبادرة تدعمها الولايات المتحدة لتأمين وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن كجزء من خطة أوسع يمكن أن تعرض على إسرائيل تطبيع العلاقات إذا وافقت

على خطوات «لا رجعة فيها» نحو إنشاء دولة فلسطينية، ويمكن أن يشمل ذلك قيام المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى بإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات مع إسرائيل.

وتشير الصحيفة الى أن المبادرة البريطانية ناقشها وزير الخارجية اللورد ديفيد كاميرون مع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين خلال جولة في الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني/ يناير 2024 الى المنطقة وأنها تحاول التأكيد على خمس نقاط:

1 – وقف فوري للأعمال العدائية، بما يضمن إطلاق سراح الرهائن المحتجزين في غزة والتفاوض على وقف دائم لإطلاق النار.

2 – يتعين على حماس إطلاق سراح جميع الرهائن والالتزام بوقف الهجمات ضد إسرائيل، بضمان دول المنطقة.

3 – وضع «أفق سياسي» أكثر وضوحًا لإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

4 – تشكيل حكومة فلسطينية تكنوقراطية لإدارة الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة بعد الحرب.

5 – مغادرة كبار قادة حماس في غزة، بما في ذلك يحيى السِّنوَار، العقل المدبر لهجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر، الذي أدى إلى الحرب في القطاع إلى دولة أخرى، وعدم تمكين حماس أبدًا مرة أخرى من مهاجمة إسرائيل.

كما أشارت صحيفة «فايننشال تايمز» في مقالها الذي تحدثت فيه عن المبادرة إلى أن هناك أسماء فلسطينية مختلفة مطروحة لرئاسة الإدارة الجديدة تمت مناقشتها، وعلى رأسهم سلام فياض، رئيس الوزراء السابق للسلطة الفلسطينية، ومحمد مصطفى، رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني، لكنّ الدبلوماسيين العرب يصرون على أن الأمر متروك للفلسطينيين لاختيار تشكيلة الإدارة التي ستركز على إعادة إعمار غزة وإدارة مناطق الضفة الغربية.

سادسًا: المبادرة المصرية

أشارت عديد من المصادر المصرية إلى أن مصر وضعت خطة سياسية، تتضمّن جدولًا زمنيًّا لإقامة دولة فلسطينية، مرهونة بإتمام اتفاق لوقف إطلاق نار في غزة، وإجراء صفقة عاجلة لإطلاق المحتجزين في القطاع، واتخاذ خطوات فعالة في تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية تشمل أربع مراحل:

المرحلة الأولى: تتضمن بدء هدنة إنسانية لمدة أسبوعين قابلة للتمديد لأسبوعين أو ثلاثة، تطلق خلالها «حماس» سراح 40 من المحتجزين الإسرائيليين من فئتي النساء والأطفال (أقل من 18 عامًا)، والذكور من كبار السن خصوصًا المرضى، وفي المقابل، تطلق إسرائيل سراح 120 أسيرًا فلسطينيًّا من نفس الفئتين، ويتم خلالها وقف الأعمال القتالية وتراجع الدبابات، وتدفق المساعدات الغذائية والطبية، والوقود وغاز الطهي لقطاع غزة.

المرحلة الثانية: إقامة حوار وطني فلسطيني برعاية مصرية بهدف «إنهاء الانقسام»، وتشكيل حكومة تكنوقراط (مستقلين) تتولى الإشراف على قضايا الإغاثة الإنسانية، وملف إعادة إعمار قطاع غزة، والتمهيد لانتخابات عامة ورئاسية فلسطينية.

المرحلة الثالثة: وقف كلي وشامل لإطلاق النار، وصفقة شاملة لتبادل الأسرى تشمل كل العسكريين الإسرائيليين لدى «حماس» وحركة «الجهاد»، وفصائل أخرى يتم خلالها الاتفاق على عدد الأسرى الفلسطينيين الذين ستطلق سراحهم إسرائيل بما يشمل ذوي المحكوميات العالية، والذين اعتقلتهم إسرائيل بعد السابع من تشرسن الأول/ أكتوبر.

وتتضمن المرحلة الأخيرة انسحابًا إسرائيليًا من مدن قطاع غزة، وتمكين النازحين من العودة إلى مناطقهم في غزة وشمال القطاع، ثم تشكيل حكومة

«تكنوقــراط» تتولى إدارة الضفة الغربية والقطــاع، إلى جانب مهام إعادة الإعمار والإيواء.

في الإطار نفسه، هناك من يقول إن مصر تقترح إطلاق حوار وطني فلسطيني بعد تشكيل الحكومة وليس قبلها»، إذ إن القاهرة تدرك أن إطلاق حوار فلسطيني – فلسطيني الآن قد يواجه عقبات وخلافات بشأن البرامج والحصص وغيرها، وهو ما قد يؤخر إطلاق عملية إعادة الإعمار والإغاثة والإيواء في القطاع».

والسؤال هنا، إذا ما كانت مصر قد سمحت بتسريب هذه الورقة للإعلام فإنها لم تطرحها بصورة رسمية، بل عادت نفس وسائل الإعلام وأكدت سحب مصر لهذه الورقة التي لم تتبناها رسميًا بالأصل، ولعل الهدف الرئيس من تسريب الورقة كان محاولة لجسّ النبض أولًا ثم تأكيد المشــاركة المصرية بتقديم رؤى وتصورات بشــأن اليوم التالي، وجوهرها وقف الحرب أولًا، ثم أحقية الفلسطينيين بترتيب أمورهم الداخلية، خاصة وأن كل المبادرات والمشــاريع الدولية كانت تقوم على أســاس إقصاء حماس وتجديد الســلطة الفلســطينية، وصولًا إلى المطالبة بسلطة جديدة بعيدًا عن حركتي فتح وحماس وعمادها التكنوقراط، وهذا ما انعكس على موقف السلطة الفلسطينية.

سابعًا: خطط عربية:

نشرت وســائل إعلام مختلفة بأن هناك أربع دول عربية بخلاف مصر قدمت مقترحات وخططًا بشأن اليوم التالي، منها الســعودية، الإمارات، قطر والأردن تعبيرًا من هذه الدول عن وجهات نظرها بشــأن اليوم التالي وتأكيد مشاركتها في صياغة أي ترتيبات مستقبلية، وكان أبرز ما أشير إليه في هذا الصدد:

- إنهاء الحرب الإسرائيلية على غزة والمستمرة منذ أكثر من ثلاثة أشهر.
- دفع الحكومة الإسرائيلية إلى العمل على إقامة دولة فلسطينية.

- عند إقامة الدولة الفلسطينية تقيم المملكة العربية السعودية علاقات رسمية مع إسرائيل.

- وقد تحدثت الولايات المتحدة سابقًا بعبارات عامة عن تسوية محتملة بعد الحرب تتضمن مساعدات القوى العربية، إلا أنها تميل إلى تصوير ذلك على أنه مبادرة خاصة بها، حيث ذكر مسؤولون أمريكيون، شرط عدم الكشف عن هويتهم، بأن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن نقل الخطة العربية إلى نظرائه الإسرائيليين خلال رحلته إلى الشرق الأوسط في وقت سابق من شهر كانون الثاني/ يناير 2024.

- ونقلًا عن مسؤولين أمريكيين للإسرائيليين: إن الدول العربية لن توافق على تقديم الأموال لإعادة إعمار غزة، إلا إذا التزمت إسرائيل بمسار يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية، كذلك قال مسؤولون عرب بأنهم لا يريدون تقديم التزامات مالية كبيرة لإعادة إعمار غزة دون ضمانات بأن المباني التي يدفعون ثمنها ستظل قائمة.

- من جانب آخر، فقد تحدثت وسائل إعلام ونقلت بعض التصريحات السياسية عن مبادرة سعودية بالأساس بشكل ورقة يتم إعدادها ليصار إلى تبنيها لاحقًا من السلطة الفلسطينية والأردن ومصر بمرحلة أولى ثم الدول الخليجية والمغرب بمرحلة لاحقة ليتم تبنيها عربيًّا وإسلاميًّا وعرضها على القوى الدولية، تتعلق بإعادة ترتيب الوضع الفلسطيني الداخلي ثم ترتيبات البدء بعملية سلام تفضي إلى قيام دولة فلسطينية، وأخيرًا مسألة إقامة علاقات مع إسرائيل ضمن تصور واسع للسلام والازدهار في المنطقة والشرق الأوسط.

«هذا وقد تشكلت سداسية عربية من السعودية ومصر والأردن والإمارات وقطر ومنظمة التحرير الفلسطينية، واجتمعت مرتين على التوالي في الرياض

والقاهـــرة، كما قامت بتســـليم وزيـــر الخارجية الأمريكي أنطـــوني بلينكن لدى اجتماعها معه في القاهرة يوم 21 مارس/ آذار 2024 التصور العربي القاضي بإنشاء دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967 كمقدمة للتطبيع مع إسرائيل وفق ما جاء في المبادرة العربية للسلام».

ثامنًا: موقف السلطة الفلسطينية

كانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد أبدت اعتراضها على أفكار سابقة تتضمن تشكيل حكومة كفاءات «تكنوقراط» تدير مرحلة انتقالية تجري خلالها انتخابات رئاســـية وبرلمانية في جميع الأراضي الفلسطينية، بما فيها قطاع غزة، بعيدًا عن إطار مسؤولية منظمة التحرير الفلســـطينية المعترف بها كممثل شرعي ووحيد لتمثيل الفلسطينيين، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية وحسب مصادر إعلامية أصبحت أكثر تســـاهلًا بعد الحرب، للمشـــاركة في الجهود، لبلورة رؤية فلسطينية شاملة تتضمن تشـــكيل حكومة وحدة وطنية، وانضمام حماس لمنظمة التحرير، والدعوة إلى مؤتمر دولي لإعادة إعمار غزة بعد الحـــرب، وذلك بهدف الوصول إلى برنامج ســـياسي موحّد وفق برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها وسيلة لتوحيد الموقف الفلسطيني وتمهيد الطريق لخطة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

إضافة إلى التحديـــات الكبرى التي تواجه القضية الفلســـطينية والمشـــاريع المطروحـــة الرامية إلى إيجاد طريق لإقامة دولة فلســـطينية منقوصة على حســـاب الثوابت الوطنية الفلســـطينية، وعلى رأسها قضية القدس والحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، ترى الســـلطة الوطنية الفلســـطينية أن أية مبادرة سياسية لوقف الحرب وحل الصراع لا تبدأ بالعضوية الكاملة لدولة فلســـطين في الأمم المتحدة واعتراف الدول الغربية وأمريكا بها مصيرها الفشل، وستكون كسابقاتها من المبادرات التي ولدت رهينة للموقف الإسرائيلي».

وفي هذا الإطار، أشـــار وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي إلى ضرورة

عقد مؤتمر دولي للسلام بهدف واضح، وهو دعم القانون الدولي، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة من خلال العمل الحازم من جانب جميع الدول والمنظمات والأمم المتحدة»، وأنه قد حان الوقت للاعتراف بدولة فلسطين وقبولها (عضويتها الكاملة) في الأمم المتحدة، مضيفًا إن «الإجماع الدولي على إقامة دولتين على تلك الأرض يجب أن يتم التمسك به قولًا وفعلًا». كما هو الحال بالنسبة لوقف إطلاق النار، بما في ذلك حماية المدنيين، والوصول الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء قطاع غزة، وإطلاق سراح الأسرى، ورفض التهجير القسري وصولًا لتحقيق السلام.

وأمام التحديات والضغوط، أدركت السلطة الوطنية الفلسطينية أن الخطوة الأولى من شأنها قطع الطريق على المشاريع المبتورة، هي المضي في عملية الإصلاح الداخلي، وفي هذا الإطار أعلن رئيس الحكومة الفلسطينية الدكتور محمد اشتية وبتوجيه من الرئيس محمود عباس عن صياغة برنامج إصلاح للسلطة بما ينتج السلطة المتجددة التي تطلبها الإدارة الأمريكية، يشمل هذا البرنامج إصلاحات في المنظومة القضائية والأمنية والإدارية والمالية، في مرحلة أولى وعلى عدة خطوات منها:

- تعيين محافظين جدد وسفراء في السفارات الشاغرة فيها المناصب.
- إجراء تغييرات جوهرية في وزارة الصحة، وخاصة توفير تأمين صحي لجميع المواطنين ومتابعة قضايا التحويلات الطبية.
- إجراء تغييرات لمعالجة الديون المترتبة على جهات عديدة والمتعلقة بفواتير المياه والكهرباء المستحقة.
- إعادة هيكلة بعض الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين وإقرار قانون الخدمة المدنية.

- إقرار قانون ضريبة القيمة المضافة، وقانون المنافسة الاقتصادية.

- العمل على خفض فاتورة الرواتب عن طريق توظيف شخص واحد بدل شخصين متقاعدين، وعدم التجديد لمن يبلغ سن التقاعد، وكذلك معالجة رواتب وامتيازات وسن التقاعد لجميع موظفي دولة فلسطين، استنادًا إلى قانون التقاعد وقانون السلك الدبلوماسي أو تعديلاته.

- استكمال دمج المؤسسات الحكومية غير الوزارية مع الوزارات ذات العلاقة، وتعيين مجالس أمناء جديدة للمؤسسات التعليمية والمؤسسات العامة وذات العلاقة بالمؤسسة الرسمية.

- إعادة هيكلة قوى الأمن وتطوير وصفها الوظيفي وحوكمة مرجعيتها ومرجعية هيئات الأمن حسب القانون، وتعديل نظام التعيين في قوى الأمن بما يشمل المنتسبين الجدد.

- الطلب من هيئة مكافحة الفساد إصدار بيانات دورية عن عملها وإعادة تشكيل مجلس الهيئة بما يدفع عملها إلى الأمام بمزيد من الشفافية.

- إنشاء الشركة الوطنية للمياه واستكمال إنشاء مرافق المياه في مختلف المحافظات.

- نقل ضريبة الأملاك من مسؤولية وزارة المالية الى البلديات بالتدريج وذلك لتمكينها من توفير موارد مالية لها.

- توسيع نطاق مشاركة مؤسسات المجتمع المدني من خلال بعض القوانين لضمان تطوير العلاقة مع المجتمع المدني.

- التأكيد على وقف العمل بقرار بقانون رقم 7 لعام 2021 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، الذي كانت احتجت عليه مؤسسات المجتمع المدني.

- فتح المنافسة أمام وسائل الإعلام، وإقرار حرية الوصول الى المعلومات، عبر إقرار استكمال مجموعة من القوانين ذات العلاقة بالتنسيق مع نقابة الصحفيين.
- يؤكد الرئيس على أهمية إجراء الانتخابات العامة فور توفير الظروف لذلك، بما يشمل القدس وبما يتيح لجميع شرائح المجتمع السياسية والأهلية والمدنية المشاركة فيها.

وفي خطوة لاحقة وبنفس سياقات الاستجابة، قدمت الحكومة الفلسطينية استقالتها لتفسح المجال أمام الرئيس أبي مازن لتشكيل حكومة التكنوقراط المطلوبة بالمعنى الذي يؤكد استجابة السلطة لمتطلبات وقف الحرب وعودة السلطة إلى غزة وبدء الإعمار، مع فتح مسار السلام الذي يفضي إلى الدولة الموعودة في المشاريع المطروحة، علمًا أن هذه الأنشطة والترتيبات تتم بعيدًا وبمعزل عن حماس وموقعها مما يتم تداوله في الإعلام والاتصالات الدولية، فلم تذكر أي مصادر أن حماس تعاطت مع أي طرح للحل سوى مع الطرح المصري، حيث أشارت شبكة الشرق الإخبارية بتاريخ 24/ 12/ 2023، أن مسؤولًا في الحركة أظهر مرونة حماس حيال هذا الأمر وصرح للشبكة بأنه يجب تشكيل حكومة «تكنوقراط» فلسطينية قادرة على التعامل مع المسؤوليات الضخمة المطلوبة لإغاثة أهل غزة، وإعادة إعمار القطاع، مضيفًا إن مثل هذه الحكومة يجب أن تُشَكَّل بالتوافق الوطني.

حركة حماس وإن كانت قد تقبل بفكرة حكومة تكنوقراط في غزة أو التسليم بإدارتها لسلطة غير سلطتها، ثمنًا لإنهاء الحرب، إلا أنها من المستبعد أن تشارك بعملية سلام والجلوس على طاولة المفاوضات مع إسرائيل، وهي الحركة المصنفة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على أنها منظمة إرهابية.

«وبعد استقالة وزارة الدكتور محمد شتية كلف فخامة الرئيس محمود عباس

الدكتور محمد مصطفى بتشـــكيل حكومة تكنوقراط، ولا زال الدكتور مصطفى عاكفاً على تشكيل هذه الحكومة حتى مثول المجلة للطباعة..».

تاسعًا: الموقف الإسرائيلي:

وفي الوقت الذي تطرح فيه الولايات المتحدة والدول الأوروبية الأفكار حول مشاريع، هدفها الأساسي حماية أمن إسرائيل، والحديث عن دولة فلسطينية تهدف إقامتها بالأســـاس لحماية أمن إسرائيل وعدم تكرار ما حدث في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، إلا أن الحكومة الإسرائيلية بكل أعضائها ورئيســـها يرفضون أي مبادرة تهـــدف لإقامة دولة فلســـطينية وإن كانت منقوصة الأرض والســـيادة ومنزوعة الســـلاح، وهو ما ظهر في تصريحات عديدة لرئيـــس الوزراء الإسرائيلي وأعضاء حكومته ونواب في الكنيســـت، حيث أشـــار نتنياهو إلى «أنه على رئيس حكومة إسرائيـــل أن يكون قادرًا على قول «لا» حتى لأعز أصدقائه»، فيما أشـــارت هيئة البث الإسرائيلية في 19/ 1/ 2024 إلى بيان أصدره نتنياهو بشأن محادثة جرت بين نتنياهو وبايدن نفى فيها ما تم تداوله بالموافقة على فكرة إقامة دولة فلسطينية وبأن موقفه قديم وثابت منذ ســـنوات في هذا الشـــأن، وأنه بعد «القضاء على حماس»، يجب على إسرائيل أن تحافظ على ســـيطرة أمنية كاملة على قطاع غزة لضمان أنها لن تشكل تهديدًا لإسرائيل، وهذا يتعارض مع مطلب السيادة الفلسطينية، وبقي هذا الموقف الإسرائيلي يزداد صلفًا وتصلبًا حتى تم إقرار موقف رسمي من الحكومة الإسرائيلية، تبعه قرار من الكنيســـت الإسرائيلي برفض إقامة دولة فلسطينية من جانب واحد تحت أي ظرف من الظروف.

سبق ذلك تصريحات معارضة وقوية من وزراء ونواب إسرائيليين عبر منصة إكس في ســـياق رفض التصدي لتصريح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بتاريخ 17/ 1/ 2024 أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، الذي أشار فيه إلى وجوب عيش الإسرائيليين والفلسطينيين بســـلام، وعدم تكرار ما حدث في

7 تشريـــن الأول/ أكتوبر وأن ذلك لن يحدث دون الاعتراف بدولة فلســطينية، وتســليم أموال الضرائب إلى الســلطة الفلســطينية، حيــث صرح وزير المالية الإسرائيلي سموتريتش بالقول «ســنواصل القتال بكل قوتنا لتدمير حماس، ولن ننقل شــيكلًا للسلطة الفلســطينية يذهب إلى عائلات النازيين في غزة، وسنعمل على الســماح بفتح أبواب غزة للهجرة الطوعية للاجئين، كما فعل المجتمع الدولي تجاه اللاجئين من سوريا وأوكرانيا.

كما صرح «داني دانون» نائب عن حزب الليكــود الإسرائيلي ردًّا على بلينكن بأن إسرائيل لن تغير أســلوب الحرب ولن تتخلى عن الســيطرة على معبر رفح، فيما أشار أفيجدور ليبرمان عضو الكنيســت الإسرائيلي ووزير الخارجية السابق في تصريح لصحيفة «جيروســاليم بوســت»، أن فكرة حل الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية ماتت، وأن حل الأزمة بات بحاجة إلى حلول أخرى، ومنها أنه على إسرائيل تســليم قطاع غزة إلى مصر عقب الانتهاء من الحرب، إلى جانب تقاسم الضفة الغربية مع المملكة الأردنية، على الأردن أن يتولى مســؤولية المنطقة (أ) من الضفة الغربية وجزء صغير من المنطقة (ب). كما عارض ليبرمان استعادة السلطة الفلســطينية الســيطرة على قطاع غزة داعيًا المجتمع الدولي والدول العربية التي وصفها بالمعتدلة الى الاستثمار في بناء مدينة جديدة للفلسطينيين في سيناء.

تلك الآراء الإسرائيلية المتشــددة ضد أي فكرة أو مساعٍ أمريكية لإقامة دولة فلسطينية وإن كانت تأتي في المقام الأول لحماية إسرائيل، دفعت نائب مستشار الأمن القومــي الأمريكي جوناثان فاينر، وهو أحد كبار مســاعدي الرئيس الأمريكي جو بايدن في مجال السياســة الخارجية، خلال اجتماع له في ولاية ميشيغان بتاريخ 8/ 2/ 2024، إلى الإشــارة بأنه لا توجد لديه ثقة بحكومة إسرائيل الحالية ومدى اســتعدادها لاتخاذ خطوات جادة بشــأن حلِّ الدولتين، وأشار إلى أن الولايات المتحدة تــدرك جيدًا أنها ارتكبت أخطاء في الاســتجابة لأزمة 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وتركت انطباعًا ضارًّا للغاية بناءً على ما كان غير كافٍ تمامًا من المحاســبة

العامة عن مدى تقدير الرئيس والإدارة والدولة لحياة الفلسطينيين.

من جانب آخر، يرى الكاتب الإسرائيلي «أودي ديكل» في مقال صادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي أن إسرائيل تسعى للسيطرة على شمال غزة حتى تكون ورقة مساومة في المفاوضات من أجل إطلاق سراح المحتجزين، كما يمكن اعتبار نقل حكم القطاع لهيئة معتدلة بمثابة تنفيذ لإطار عمل بايدن في الشرق الأوسط كبنية إقليمية جديدة وتطبيع بين إسرائيل والسعودية، ويرى أنه بسبب رفض الحكومة الإسرائيلية مناقشة حكم حماس في غزة في اليوم التالي، لم يتم إنشاء أي آلية لتنسيق الجهود المدنية هناك، كما أن الحكومة الإسرائيلية تؤجل مناقشة اليوم التالي للحرب لأسباب سياسية داخلية، ويستمر التنسيق الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، ولكن هناك فجوات متزايدة فيما يتعلق بدور السلطة الفلسطينية في حكم غزة، وحجم المساعدات الإنسانية المطلوبة، وإعطاء الأولوية لإطلاق سراح الرهائن على هزيمة حماس، وطول المدة التي ستستغرقها المناورة البرية الإسرائيلية في عمق غزة.

كما يشير إلى أنه في المرحلة الحالية من القتال، فإن إسرائيل لديها عدد من مسارات العمل البديلة المكملة لبعضها، منها:

- مواصلة المناورة البرية للسيطرة على منطقة رفح وممر فيلادلفيا: هذه المنطقة حيوية لمنع تهريب الأسلحة والذخيرة وضمان عدم استعادة حماس قوتها بعد الحرب.
- صفقة المحتجزين أولًا: مما يعني وقف القتال وإطلاق سراح الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية مقابل جميع المحتجزين، وهذا يعني أن قادة حماس سيظلون على قيد الحياة، وأن قطر باعتبارها الوسيط في الصفقة تضمن بقاء حماس قوة سياسية وعسكرية.
- استعادة شمال قطاع غزة: منع حماس من العودة إلى المنطقة، وعزلها عن بقية

القطاع كمنطقة منفصلة، والسماح لقيادة محلية - حكومة تكنوقراط لإدارة الشؤون المدنية، والبدء في إعادة الإعمار.

- الموافقة على الخطة الإقليمية التي حددها بايدن: بنية إقليمية جديدة والتطبيع بين إسرائيل والسعودية، وفي المقابل سيطلب من إسرائيل تقديم أفق سياسي، بتنفيذ حلّ الدولتين ونقل السيطرة على قطاع غزة للسلطة الفلسطينية على افتراض أنها تستوفي المعايير وتنفذ الإصلاحات اللازمة، فالأفق السياسي الجديد للسلطة الفلسطينية المعاد تنشيطها سيكون بمثابة منصة يمكن أن تدعمها السعودية والإمارات ومصر والأردن.

إلى ذلك، يرى عدد من المتابعين أن إسرائيل تعيش حالة من الانقسام الحاد في الحكومة الإسرائيلية، حيث رفض اليمين المتطرف الحاكم في إسرائيل، الذي يعمل على ضم الضفة الغربية الصفقة باعتبارها انتصارًا لحماس، مما يعني أن هجوم السابع من تشرين الأول/ أكتوبر والحرب الذي تلته سينتهي بانتصار استراتيجي لحماس، خاصة وأن إسرائيل لم تحقق حتى الآن أهدافها الرئيسية التي أعلنتها في بداية الحرب، وهي القضاء على حماس وتحرير أسراها، وأن نقطة الخلاف الجوهرية بين حماس وإسرائيل هي إصرار الحركة على أن المشاريع يجب أن تشمل إنهاء الحرب في غزة، في حين تتمسك إسرائيل بموقفها بضرورة إكمال حملتها العسكرية لطرد حماس من القطاع، غير أن الموقف الإسرائيلي الرسمي والمعلن جاء فيما يسمى بوثيقة نتنياهو، فقد نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية في وثيقة قدّمها رئيس الوزراء الإسرائيلي لشكل اليوم التالي وإنهاء الحرب ومعها حماس، وتكون خطة نتنياهو من الآتي:

الإطار الزمني الحالي:

- يواصل الجيش الإسرائيلي الحرب حتى تحقيق أهدافه.
- تدمير القدرات العسكرية والبنية التحتية الحكومية لحركة حماس والجهاد.

- إعادة المحتجزين في غزة.
- منع التهديد من قطاع غزة مع مرور الوقت.

في الفترة الوسطى:

الإطار الزمني:

- تحافظ إسرائيل على حرية العمل في كامل قطاع غزة دون قيود زمنية.
- تبقى المنطقة الأمنية المقامة المتاخمة للحدود الإسرائيلية قائمة طالما هناك حاجة أمنية.
- تقيم إسرائيل «إغلاقًا جنوبيًّا» على الحدود بين غزة ومصر.
- تسيطر إسرائيل أمنيًّا على كامل المنطقة الواقعة غرب الأردن، بما في ذلك محيط غزة.
- تجريد قطاع غزة من أي قدرة عسكرية بشكل كامل.

الإطار المدني:

- تكليف مسؤولين محليين ذوي خبرة بالإدارة المدنية والمسؤولية عن النظام العام في غزة.
- الترويج لخطه شاملة لمكافحة التطرف في كل المؤسسات.
- العمل على إغلاق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
- إعادة إعمار القطاع بعد الانتهاء من عملية تجريده من السلاح.
- تمويل وإدارة خطة إعادة التأهيل من قبل دول مقبولة لدى إسرائيل.

على المدى البعيد:

القواعد الأساسية للتسوية المستقبلية:

- رفض الإملاءات الدولية بشأن التسوية الدائمة مع الفلسطينيين.

- التوصل إلى تسوية من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين دون شروط مسبقة.
- تواصل إسرائيل معارضتها للاعتراف الأحادي الجانب بالدولة الفلسطينية.

الخلاصة:

إن مناقشة المبادرات التي يتم طرحها والتي تفرضها المعطيات الحالية تبقى محكومة بمتغيرات السياق القائم، والذي يشهد تحولات ترتبط بالمشهد الداخلي الإسرائيلي والتصعيد العسكري، وكذلك المواقف الدولية، خاصة موقف الرئيس الأمريكي جو بايدن، الذي وجّه رسائل حول انتهاء المهلة الزمنية لإسرائيل لإتمام هدفها الذي أعلنته في بداية الحرب، خاصة مع قرب انتخابات الرئاسة الأمريكية.

إن الأمر المهم الذي ينبغي التقاطه في خضم استعراض تلك المشاريع ونقائصها، هو مبدأ الاعتراف العالمي، والإقرار بضرورة إنهاء هذه الحرب بأفقٍ وحلٍ سياسيين يعالجان أُسس وأسباب الصراع، من خلال الوصول إلى تحقيق حلّ الدولتين، الخيار الذي تُجمع عليه دول العالم بأسس قرارات ومبادرات دولية متعددة، لكنها معروفة لدى الجميع، مع أن هذا الخيار كاد أن يندثر قبل السابع من تشرين الأول/ أكتوبر بعجز دولي عن تحقيقه بطيّ مسيرة امتدت زهاء ربع قرن، وبإصرار إسرائيلي على رفض هذا الخيار وتدمير كل فرص وإمكانات تحقيقه، فبات قبل السابع من تشرين الأول/ أكتوبر نسيًا منسيًّا، حتى بُعث من جديد رغم استمرار الرفض الإسرائيلي الحاسم وبأي شكل أو ثمن بمنحه فرصة التحقق، وكأن هذه الإرادة الدولية الجديدة المنبعثة من ثنايا حرب الإبادة والدمار الشامل بقطاع غزة تواجه امتحان قدرة جديدًا، أو هي مجرد تجديد لخطاب سياسي يواكب الحدث ويعفي الضمير إلى حين تضع الحرب أوزارها وتدخل المنطقة متاهة البحث الجديدة عن الحل السياسي الحقيقي الذي ينهي الاحتلال ويمكّن

الدولة الفلسطينية من السيادة والاستقلال لتعيش المنطقة بما فيها دولتي إسرائيل وفلسطين بكنف السلام والاستقرار وبناء مرحلة جديدة من البناء والازدهار، التي تتطلع إليها شعوب المنطقة، بوضع حد نهائي لهذا الصراع المستمر والمتجدد بأشكاله العنيفة والعسكرية، والذي سيظل بوتائره التاريخية ما لم تصل هذه المنطقة بطريق السلام إلى نهايته المأمولة.

ثم يتطور السؤال، بعد امتحان قدرة الإرادة الدولية، إلى طبيعة الحلول والمبادرات المقترحة اليوم، لوقف الحرب والدخول في مرحلة التفاوض السياسي لتحقيق السلام وإذا ما كانت تلك المبادرات والمشاريع المطروحة تحقق الحد الأدنى المعقول والمطلوب من العدالة والإنصاف للشعب الفلسطيني وإنهاء الظلم التاريخي، الذي لم يزل يتعرض له ويعانيه في إطار الممكن، والذي يناضل الشعب الفلسطيني من أجل تحقيقه، وتعززه القوانين كما قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وتكفله مبادرة السلام العربية، وهو إقامة الدولة الفلسطينية على خطوط الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، لأنه وبكل اختصار، فإن أي دولة **دون القدس وأي مشروع سلام دون عروبتها بكل ما تعنيه وتمثله القدس لن يكتب له نجاح أو استقرار، ولن يكون سلامًا دائمًا وعادلًا وشاملًا يحقق الغايات والأهداف المأمولة والمرتجاة من إقامته، باعتباره الثابت التاريخي الراسخ، فإذا ما أعاد طوفان الأقصى بعث أهمية وحتمية إقامة الدولة الفلسطينية لمعالجة أسباب الصراع وتحقيق السلام، فإن القدس كانت وسوف تبقى بوابة السلام كما هي بوابة الحرب، بالمعنى الذي يؤكد أن السلام لن يتحقق إلا من بوابة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وهي البوابة التي يجب ألا تغيب أو تغيب كما يحدث الآن عن أي مبادرات ومشاريع ما بعد طوفان الأقصى، فإذا كان الأقصى قلب القدس فإن القدس هي قلب فلسطين.**